عملية امنية مرتقبة في الديوانية لاستعادة السيطرة على ٥٠٪ من أراضيها

الديوانية / المدى

قال رئيس مجلس محافظة الديوانية، الاثنين، أن الإجراءات الأمنية المتخذة منذ مطلع الشهر الماضي ساهمت في تقليل نسبة العنف في المدينة، مبينا أن عملية أمنية كبيرة ستنفذ قريبا جدا تشارك فيها القوات متعددة الجنسية لفرض الأمن والقانون في عموم الديوانية.

وأوضح الشيخ حسين الخالدي في تصريح صحفي أن"عمليات الاغتيالات قد توقفت في الديوانية خلال شهر تشرين الأول الماضي نتيجة اعتقال المجرمين والقتلة من قبل أجهزة الأمن في المحافظة وتفكيك المجاميع المسلحة والعصابات وشل تحركاتهم." وأضاف "لأول مرة في الديوانية تنخفض نسبة العنف إلى هذا الحد، وأننا نعمل لتحقيق المزيد من النجاحات في هذا المجال وإعادة المدينة إلى سابق عهدها آمنة مستقرة بعد زج كل المجرمين والقتلة خلف القضبان." وذكر الخالدي أن "الأيام القليلة القادمة ستشهد عملية عسكرية واسعة النطاق تهدف إلى القضاء على كل المتمردين والخارجين عن القانون بمشاركة القوات المتعددة وبتنفيذ مباشر من قبل الأجهزة الأمنية العراقية."

وقال "أدعو القادة الأمنيين إلى أن تكون عملياتهم خلال تنفيذ العملية الجديدة سريعة ومركزة للقضاء على المسلحين ومسك الأرض بشكل محكم..."

ونوه إلى انه "على أبناء الديوانية تحمل بعض المضايقات التي قد تحصل أثناء العملية العسكرية لان هدفنا هو حمايتهم وتخليص المدينة من المجرمين والقتلة."

وقال "نحن فرحون بتعاون أبناء الديوانية المخلصين مع الأجهزة الأمنية في توفير المعلومات عن أماكن المطلوبين للعدالة ومؤازرة الحكومة المحلية."

من جانبه، أوضح حسين البديري رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة أن"الخطة المرتقبة هي خطة مميزة ومتكاملة تهدف للقضاء على المسلحين ونشر عناصر الأمن في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون منذ قرابة عام كامل وإعادة تلك المناطق لسيطرة الحكومة."

وكان رئيس مجلس المحافظة قد ذكر بوقت سابق أن "أكثر من ٥٠٪من مناطق المدينة هي تحت سيطرة المسلحين فعليا."

وتعد مناطق جنوب وجنوب شرق الديوانية أكثر المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، وتمثل ما نسبته نحو ثلثي مساحة مدينة الديوانية. وعن موعد تطبيق الخطة الجديدة، قال البديري"لن نفصح عن هذا الموعد لكي نضمن لخطتنا عنصر المباغتة ومفاجأة الخارجين عن القانون.. لأنها ستكون الخطة الأخيرة والحاسمة."

وأضاف "لدينا القدرة والإمكانية لمسك الأرض وبسط سيطرة القانون على كامل ارض المدينة قبل نهاية العام الجاري استعدادا لمسك الملف الأمني."

وكان مصدر في شرطة المحافظة ذكر بوقت سابق إن "تعزيزات عسكرية أمريكية تشمل أعدادا كبيرة من الآليات والمعدات والأسلحة المختلفة وصلت، الأحد قبل الماضي، إلى مركز التنسيق المشترك للقوات المتعددة الجنسيات في حي الإسكان وسط مدينة الديوانية حيث تتواجد القوات البولونية."

وذكر أن هذه التعزيزات "تأتي ضمن تحضيرات واسعة من قبل قوات الشرطة والجيش العراقيين وبدعم وإسناد من القوات المتعددة الجنسيات للقيام بعملية عسكرية كبيرة لاستهداف المسلحين والمطلوبين والخارجين على القانون في المناطق الساخنة والخارجة عن سيطرة الدولة في الديوانية."

يذكر "إن التعزيزات العسكرية الأمريكية العراقية التي وصلت إلى معسكر ايكو والفرقة الثامنة قبل أسبوعين لازالت تنتظر وقت انطلاق الخطة الأمنية والشروع في تنفيذها خصوصاً وان هذه القوات قد وصلت بعدتها وعددها والياتها قبل إعلان الاتفاق بين شيوخ ووجهاء الديوانية مع رئيس الوزراء نوري المالكي على تأجيل انطلاق الخطة الأمنية ٢١ يوماً بهدف عقد اتفاق مع الجهات المتخاصمة في المحافظة.

إلى ذلك استبعد احد شيوخ العشائر الكبيرة في الديوانية فضل عدم الكشف عن اسمه استبعد قرب تنفيذ خطة أمنية في الديوانية كون لجنة العشائر توصلت مع جميع الأطراف المتخاصمة إلى حلول واقعية هدفها فرض هيبة الدولة وسلطة القانون التي اجمع عليها الجميع.

في غضون ذلك اعتقلت الاستخبارات الجنائية في الديوانية عدداً من الضباط والشرطة بينهم شرطية بتهمة التعاون مع المسلحين وتقديم الدعم اللوجستي لهم.

وذكر مصدر امني فضل عدم الكشف عن اسمه: إن من بين المعتقلين شرطية متعاونة مع المسلحين. ولم يكشف المصدر عن عددهم أو تفاصيل أخرى تتعلق باعتقالهم لكن أشار إلى إن اغلبهم الآن على ذمة التحقيق في استخبارات الشرطة.

وفي سياق منفصل أعلن مصدر مسؤول في مكتب حقوق الإنسان في محافظة الديوانية فضل عدم الكشف عن اسمه عن حصول انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان يتعرض لها المحتجزون في سجون الأجهزة الأمنية في المحافظة. وقال المصدر:إن فرق التفتيش التابعة للمكتب رصدت حالات تعذيب إثناء زيارتها لتلك السجون وتم توثيق تلك الحالات بالصور الفوتوغرافية والفديو.وبين المصدر:"إن اللجنة المشكلة من مكتب حقوق الإنسان اطلعت على هذه الانتهاكات.

مضيفاً: "إن المكتب قابل سجناء تعرضوا إلى شتى أنواع التعذيب وسيتم عرض الادلة على الحكومة المحلية والجهات العليا في وزارة حقوق الإنسان والداخلية وإرسالها إلى رئاسة الوزراء والمراجع في النجف.

إعلاميون يشكون من صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الحكومية

بغداد / وكالات

يرى كثير من الاعلاميين الذين يتابعون الشأن العراقي أن الحصول على المعلومة الصحفية من المسؤولين العراقيين صار أمرا مرهقا، والاتصال بالناطق الاعلامي الوحيد باسم الحكومة العراقية لا يكون ممكنا حين نحتاج اليه.

غير أن اعلاميين آخرين يعتقدون ان الحصول على المعلومات من المصادر الحكومية ليست بالصعوبة التي يتحدث عنها البعض، إذ ان كثيراً من المسؤولين الحكوميين متعاونون، كما ان من الممكن ان يستثمر الاعلامي علاقاته الشخصية في سبيل الحصول على ادق التفاصيل حول تطورات الاحداث في العراق.

رئيس تحرير صحيفة "البينة الجديدة" اليومية المستقلة، ستار جبار، قال إن وسائل الاعلام العراقية "تواجه مشكلة كبيرة وخطيرة، تتمثل في غياب المصدر الرسمي للخبر او الحدث" مشيراً الى ان "الاوضاع والاحداث المتلاحقة التي يشهدها العراق تتطلب اجابات سريعة ودقيقة وايضاحات للرأي العام العراقي والدولي من قبل الجهات الرسمية، بدلا من أن تضطر وسائل الاعلام المحلية الى البحث عن تفسيرات من مصادر أخرى."

ستار جبار دعا المتحدث الوحيد باسم الحكومة العراقية (الدكتورعلي الدباغ) الى ان يأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقيقة، وأن يسعى لعقد مؤتمرات صحفية تتزامن مع الحدث، لازالة اي نوع من انواع الغموض او الشك التي ترافق الاحداث الساخنة في اغلب الاحيان. يشاطره الرأي رئيس تحرير (الوكالة الوطنية للانباء نينا) الذي يرى ضرورة ان يعقد المتحدث الرسمي باسم الحكومة مؤتمرا صحفيا دوريا لمعرفة جميع الجوانب المتعلقة بالاحداث السياسية والامنية، وبالذات الاحداث ذات الاهمية الكبيرة، مضيفا أن وسائل الاعلام المحلية "تعاني من شحة في المصادر الحكومية، وان البيانات التي يرسلونها الينا لاتفي بالغرض كونها تعبر عن وجهة نظر الحكومة، أو الجهة الحكومية الاخرى دون ايضاحات كافية."

معد فياض، مراسل صحيفة "الشرق الاوسط" قال ان هناك صعوبة بالغة في الحصول على الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية، متهما اياه بأنه يتبع اسلوبا مزاجيا في الرد على اتصالات الصحفيين "فمن بين كل عشرة اتصالات او اكثر، سيكون الامر جيدا لو حصل الصحفي على اجابة واحدة" مضيفا " لم يحدث ان اعطاني السكرتير، الناطق الرسمي ولو لمرة واحدة." وأقترح فياض أن يصار الى عمل مركز أو دائرة صحفية للحكومة والبرلمان للتعاطي مع الصحفيين، وتسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات كما هو الحال في كردستان، مشيرا الى ان الصحفيين لديهم "عقبة كبيرة ومهمة في الحصول على المصادر الرسمية من الحكومة، حتى بنعم او لا، من اجل نفي او اثبات موضوع معين" مبينا ان جهود الصحفيين غالبا ما تنتهي بسكرتير المسؤول الحكومي الذي تتمحور مهمته في حجب اي شخص من الوصول الى المسؤول والاتصال به "فهو بحسب السكرتير إما في اداء الصلاة، أو هو نائم ربما، أو في اجتماع، والامر سار حتى بعد الثالثة فجرا."

مراسل الـ (بي بي سي) الذي رفض الكشف عن اسمه، أيد ما ذهب اليه فياض، وأضاف "عند اتصالي بالناطق باسم الحكومة غالبا مايردد السكرتير اسمي بصوت عال، كأنه يسمع شخصا الى جنبه كيما يأتي الرد فيما بعد ان الناطق في اجتماع." مشيرا الى ان مستشاري رئيس الوزراء أكثر تعاونا من المتحدث باسم الحكومة، رغم انهم في احيان كثيرة "يغلقون هواتفهم ايضا، ولايرغبون ان يعطوا اراءهم في مسائل حساسة تخص الحكومة."

عبد الهادي مهدي، مدير تحرير صحيفة (الاتحاد) عبر عن اعتقاده بأن هناك تناقضات واضحة في تصريحات المسؤولين العراقيين "فهناك من يؤكد مثلا وجود تدخل ايراني في الشأن العراقي، في ذات الوقت ينفي مسؤول اخر هذا التدخل، وبذلك تفتقد التصريحات للشفافية والوضوح" منوها الى ضرورة ان تكون هناك مصادر حكومية تدلي للصحفيين بآخر التطورات، وبيان "موقف الحكومة من الاحداث عبر المتحدث الرسمي باسمها، والذي نعجز عن مقابلته أو الاتصال به، لأنه عادة مايكون مشغولا."

من جانبه، دعا ابراهيم السراجي رئيس الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين، المسؤولين الحكوميين الى التعاون مع وسائل الاعلام المحلية، نظرا لحاجتهم الماسة لنقل الاحداث السياسية والامنية وآخر التطورات على الساحة، متسائلا عن الاسباب التي تدفع المسؤولين الحكوميين الى الادلاء بالتصريحات المهمة لوسائل الاعلام الاجنبية، وتفضيلها على وسائل الاعلام المحلية.

مراسل قناة "العربية" ضياء الناصري، كان له رأي اخر حول انسيابية الحصول على التصريحات من المسؤولين الحكوميين، فهو يقول إن " من السهل الحصول على معلومات من قبل الحكومة، لكنه بين ان ذلك يعتمد اساسا "على سمعة المؤسسة التي يعمل فيها المراسل، وعلاقاته الشخصية مع المسؤولين، وهذا ما يضمن الوصول إلى اقصى المعلومات وادقها من خلال العلاقات التي تقيمها المؤسسة مع الجانب الحكومي." خلود الزيادي، المراسلة في وكالة "الملف برس" ترى ان من الصعب الحصول على التصريحات والمعلومات التي تخص الاحداث، وخصوصا في وقت الازمات، وتبرر ذلك باسباب عدة، مثل امتناع العديد من الاعضاء او المسؤولين عن الادلاء بتصريحات لوسائل الاعلام المحلية، وصعوبة الوصول الى اماكن الحدث بسبب الظروف التي تشهدها البلاد، مشيرة الى ان البيانات التي ترسلها دائرة الاتصالات في مجلس الوزراء مقتضبة ولا تفي بالغرض اذا لم يدعمها رأي مسؤول حكومي.

مسؤول قسم الاخبار في قناة "العراقية" شبه الرسمية، عباس عبود، ينفي ان تكون هناك صعوبة حقيقية في الاتصال بأي مسؤول حكومي، مضيفا "في احيان كثيرة احيانا يتصل المسؤولون الحكوميون بقسم الاخبار في القناة للادلاء بتصريحات تخص الشأن العراقي."عضو لجنة الثقافة في مجلس النواب، الشيخ حميد معلة، قال ان اللجنة "لم تسجل اية ملاحظة سلبية بشأن تعاون الحكومة ومكتب الناطق باسمها، مع وسائل الاعلام المتعددة، محلية كانت ام عربية ام اجنبية." وأضاف " الدكتور علي الدباغ يتعاطى مع جميع وسائل الاعلام دون التمييز بين جهة واخرى، ونحن نتابع عمله بدقة، ولديه على الاقل ثلاثة تصريحات يوميا، خصوصا في القضايا السياسية المهمة، وكل من يتابع الصحف المحلية والفضائيات المحلية يرى ذلك بوضوح."

الشيخ معلة برر التصريحات التي يدلي بها المسؤولون لوسائل الاعلام الاجنبية، اكثر مما يفعلون ازاء الاعلام المحلي، بأن ذلك يعود "الى معرفة المسؤولين بسرعة اذاعة الخبر عبر وسائل الاعلام الاجنبية، ومدى تأثيرها وقوتها، وليس لاسباب اخرى." صحفية عراقية رفضت الكشف عن اسمها، قالت إن "عقدة وسائل الاعلام الاجنبية تسيطر بقوة على تفكير المسؤولين الرسميين، وحتى نواب البرلمان، فهم في الغالب يتهربون من اجراء اللقاءات معنا بحجة عدم توفر الوقت، وبعد دقائق نراهم يجرون احاديث مطولة لصالح الصحفيين الاجانب."

وروت الصحفية عن طريقة سهلة اتبعتها للحصول على التصريحات من النواب العراقيين وبعض المسؤولين "لا يحتاج الامر سوى ان اتحدث معهم باللغة الانجليزية التي اجيدها، فاحصل على تصريحات لا يمكن ان احصل عليها اذا ما عرفوا انني اعمل في وكالة اعلام محلية."

سكرتير الناطق باسم الحكومة العراقية، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، نفى ان يكون الدباغ غير متعاون مع وسائل الاعلام المحلية، وقال إن بامكان اي صحفي عراقي الاتصال بالمتحدث باسم الحكومة "على ان يطلب ذلك قبل ساعة او ساعتين، لنقوم بتأمين الاتصال مباشرة بين الطرفين."

ورغم ان طلبنا للتحدث مع الناطق الرسمي استمر اكثر من اربعة ايام دون جدوى، الا ان السكرتير اوضح لنا مجددا "ممكن ان تتحدثوا معه عبر البريد الاليكتروني، وهناك ايضا موقع على الانترنت بامكانكم الاطلاع من خلاله على كل المقررات والتصريحات والبيانات الصادرة عن الحكومة."

قصة اخبارية

ماذا سيحدث لو إنهار سد الموصل؟

الموصل/ وكالات

عادت قضية سد الموصل المثيرة للجدل إلى الأضواء مرة أخرى بتقارير تحذر من انهيار وشيك له يهدد نصف مليون إنسان بالغرق، واختلفت ردود الأفعال بين شتى الأوساط الحكومية والسياسية حول الموضوع، فالبعض يرى أن ما أثير حول السد هو تضخيم إعلامي لا يستند إلى الوقائع الجيولوجية، في حين يرى آخرون أن إمكانية انهيار السد عالية ومتوقعة في ظل غياب الإجراءات التي تكفل صيانته بشكل علمي ودقيق.

التقرير الذي نشرته صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية، الأسبوع الماضي، أثار جدلا واسعا داخل العراق، وقالت الصحيفة إن سد الموصل يتعرض لخطر حقيقي بانهيار وشيك، ما قد يطلق ٤ مليارات متر مكعب من الماء دفعة واحدة، الأمر الذي سيؤدي إلى مقتل آلاف الناس وغمر اثنتين من اكبر مدن العراق، وقد يؤدي ذلك إلى مقتل ٥٠٠ ألف مدني بسبب غمر مدينة الموصل بحوالي ٢٠ متراً من الماء وأجزاء من بغداد بحوالي٤-٥ أمتار، حسب قول الواشنطن بوست.

لكن مدير التخطيط والمتابعة لمشروع سد الموصل سابقا، رياض المفتي، قال انه لا يرى خطورة حقيقية فيما يتعلق بإمكانية انهيار السد، إذ انه يستبعد أن ينهار جسم السد كليا، "إلا بقنبلة ذرية أو زلزال كبير، لأن جسم السد وأساساته المباشرة لا توجد فيها مشكلة."

ويرى المفتي أن طريقة التحشية المستمرة بالإسمنت التي تتبع الآن في قاعدة السد، هي أساسا كانت من ضمن تصميمه، منذ البدء بتنفيذه في ٢٥ كانون الثاني يناير ١٩٨١ وحتى اكتمال إنشائه عام ١٩٨٦، مبرهنا ذلك بوجود نفق صمم داخل السد لأعمال التحشية التي قرِّر منذ ذلك الوقت الاستمرار بها حتى بعد إكمال السد.

بيد أن المشكلة كما يقول المفتي تتلخص في إهمال أعمال التحشية في أعوام التسعينيات من القرن الماضي، بسبب قلة دعم الدولة وعدم كفاءة الملاكات الفنية في حينها.

وقال جيولوجي يعمل مهندسا تنفيذيا في سد الموصل، طالبا عدم نشر اسمه، إن "النفق الذي يمر من تحت جسم السد تتم من خلاله الآن تحشية قاعدة السد من خلال حفارات خاصة موجودة فيه، ويتم الوصول إلى الفراغات التي يضخ بداخلها نوع خاص من الأسمنت يجعل جزيئات الأسمنت عالقة بالماء وتتخلل جميع الشقوق والثغرات."

فيما قال خبراء ومعنيون إن الطبيعة الجيولوجية للمنطقة التي بني عليها السد غير مناسبة؛ لأنها متكونة من صخور ملحية وكلسية تتعرض للذوبان تحت تأثير الضغط، مما يؤدي إلى تكون فراغات على شكل حجر تؤدي إلى نزول الطبقات التي تعلوها. ويرى هؤلاء أنه ما لم تتم تحشية الفراغات المتكونة في الصخور بمادة إسمنتية خاصة ستزداد الخطورة على السد.

وكان مهندس جيولوجي عمل سابقا في مشروع سد الموصل، قد قال إن "كمية المياه المتدفقة من السد في حالة انهياره تقدر بـ ٦٠٠ ألف متر مكعب في الثانية. في حين لا يتحمل مجرى نهر دجلة في مدينة الموصل تصريف أكثر من ٣٥٠٠ متر مكعب في الثانية." مضيفا "لا يمكن التكهن بموعد انهيار السد..فقد يكون اليوم أو غدا أو بعد ثلاثين عاما."

قضية سد الموصل لم تغب عنها تأثيرات عالم السياسة، فالتقرير الذي نشرته الصحيفة الأمريكية أثار موجة من ردود الأفعال شملت الكثير من الأطراف السياسية.

من جانبه طالب السيد احمد صافي ممثل المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، طالب الحكومة العراقية بـ "اتخاذ إجراء سريع بتشكيل لجنة من الخبراء تضم - بالإضافة للخبراء العراقيين - خبراء أجانب للتحري حول احتمال انهيار سد الموصل وغرق العديد من المدن العراقية ووصول الماء إلى بغداد وذهاب مئات الآلاف من الضحايا".

منوها بأهمية أن "تأخذ الجهات التنفيذية والمعنية دورها وعدم التسرع والتشنج في مثل هكذا أمور تتعلق بأرواح المواطنين وممتلكاتهم ومدنهم"

في المقابل قلل المسؤولون الرسميون في الحكومة العراقية من خطورة وضع سد الموصل، نافين ما تردد عن أنه معرض للانهيار ويشكل خطرا على مدينة الموصل والمناطق الواقعة إلى جنوبها.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية الدكتور علي الدباغ في بيان أصدره عقب نشر تقرير الصحيفة الأمريكية، إن "الحكومة العراقية وضعت هذا السد تحت مراقبة مستمرة وتجري عليه كل الاحتياطات والتحسينات وعمليات الصيانة المطلوبة." موضحا أن هناك "فرقاً عراقية تعمل بصورة دائمة لحقن أسفل السد بالكونكريت لتقوية السد وملء الفراغات الناشئة نتيجة تآكل بعض الصخور."

أما محافظ نينوى دريد محمد كشمولة، فقد قال في مؤتمر صحفي في مبنى محافظة نينوى إن "مشاكل السد قائمة منذ أول يوم إنشائه عام ١٩٨٣ لأن الأرض التي أنشئ عليها غير صالحة حسب تقرير خبراء سويسريين إلا أن النظام السابق أصر على إنشائه في ذات المكان". مبينا أن الأجهزة الهندسية حصلت على معدات جديدة لحقن قاعدة السد بالكونكريت ليبلغ العدد الكلي للمعدات المستخدمة في هذه العملية ٢٨ معدة. ولفت إلى أن "خطورة انهيار السد، وان كانت قائمة، فهي ليست بالدرجة التي روجتها وسائل الإعلام، لأن المعالجة مستمرة ولم يتغير شيء في وضع السد."

لكن احتماليات انهيار السد فرضت على المسؤولين في محافظة نينوى القيام بإجراءات عاجلة تفاديا لأية مفاجآت قد تحدث في المستقبل، فما زالت فكرة الفيضان تمثل خطرا محدقا في المخيال الشعبي العراقي برغم أن هذه الظاهرة توقفت بعد الفيضان الكبير الذي شهده العراق سنة ١٩٥٤ عقب بناء عدة سدود على نهر دجلة.

غير أن ما شهده ربيع عام ١٩٨٧، حين ازدادت مناسيب المياه في نهر دجلة إلى أرقام قياسية غير مسبوقة هددت بغداد ومدنا أخرى مطلة على دجلة بالغرق، أعاد إلى الأذهان مؤقتا، المخاطر التي يشكلها فيضان النهر الهائج. فخطر انهيار سد الموصل، بات الآن قضية تؤرق سكان الكثير من المدن التي تقع على مجرى نهر دجلة، بدءا من الموصل، وليس انتهاء بالعاصمة بغداد.

ونقل مراسل صحيفة الاندبندنت البريطانية، عن خبراء أن الفيضان الذي يعقب سقوط السد، يمكن أن يلحق الضرر بأكثر من ٧٠٪ من محافظة نينوى وأكثر من ٣٠٠ كيلومتر من المناطق التي يجري بها منسوب دجلة مثل تكريت وسامراء وحتى مشارف بغداد.

فيما قال العميد محمد محمود سليمان مدير الدفاع المدني في محافظة نينوى، إن خطورة انهيار السد غير مؤكدة حتى الآن، حسب ما يقوله القائمون على السد منذ سنين مضت، مضيفا "أعددنا خطة الطوارئ للمحافظة كإجراءات احترازية في حال حصل أي مكروه لا سامح الله."

وأوضح أن الخطة أعدت من قبل لجنة يرأسها محافظ نينوى، وتشترك فيها كل دوائر الدولة في المحافظة. وأضاف قائلا "الخطة التي أعددناها تتلخص في إخلاء أهالي مدينة الموصل إلى ملاذات آمنة، فالعوائل التي تتواجد على الساحل الأيمن، تنتقل إلى الجهة الغربية المرتفعة مثل سوق المعاش وحميدات، وسكان الساحل الأيسر ينتقلون إلى الجهة الشمالية والشرقية من المدينة مثل قضاء الحمدانية والشيخان."

وتابع "برغم انه لا يوجد شيء ملموس حتى الآن فيما يتعلق بقرب انهيار السد من عدمه، لكن واجبنا يحتم علينا التعامل مع أي موضوع بكل جدية لدرء الخطر، وفي وقت قريب سنقوم بإجراء ممارسة ميدانية داخل المدينة، ليس لإجلاء المواطنين، ولكن لتقسيم الواجبات بين دوائر الدولة في المحافظة بموجب اللجنة المشكلة، تحسبا لأي مكروه."

وكان مسؤول الكوارث في جمعية الهلال الأحمر بنينوى ذكر في وقت سابق أن من الصعب إغاثة سكان مدينة الموصل البالغ عددهم نحو ١,٧ مليون نسمة الذين سيتضررون من الموجة الأولى للفيضان المتوقع، مبينا أن الموجة الأولى من الفيضان يستغرق وصولها إلى مدينة الموصل ثلاث ساعات حسب ما أفادت به مصادر في الدفاع المدني وهو وقت حرج لإغاثة ١,٧ مليون نسمة هم سكان المدينة.

ويبدو أن البحث عن البدائل ما زال جاريا لتفادي كل هذه التداعيات، في حال بقيت قضية السد بلا حقائق مؤكدة تتيح للمعنيين اتخاذ موقف حاسم حول السد.

وأوصى فيلق المهندسين الأميركي، بإكمال سد مشاد جزئيا في منطقة بادوش، التي تقع بين سد الموصل والمدينة، كإجراء مؤقت بديل في حالة انهيار سد الموصل.

ولكن سالار باقر سامي، وهو المدير العام للتخطيط والتطوير في وزارة الموارد المائية، يقول إن مسؤولي الحكومة العراقية لا يعتقدون بضرورة إنفاق حوالي ١٠ مليارات دولار على مثل ذلك المشروع. ويقول إنه بدلا من ذلك خططت الوزارة لإنفاق ٣٠٠ مليون دولار لبناء نسخة مصغرة من سد بادوش لتوليد الكهرباء وتوفير الري، ولكنه لن يقوم مقام صمام الأمان في حالة انهيار سد الموصل.

يذكر بأن سد بادوش الذي بوشر العمل فيه أواخر الثمانينيات وتوقف أواسط التسعينيات والذي يقع بين سد الموصل والمدينة، كان الغرض منه، بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية وتنظيم تدفق المياه في نهر دجلة، صد الموجة الأولى في حالة انهيار سد الموصل واستيعاب تدفق المياه لمدة تسع ساعات إذا كانت البحيرة في قمة تخزينها للمياه.

وبني سد الموصل بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤، من قبل شركة ألمانية إيطالية مشتركة على بعد ٣٠ كم شمال غرب مدينة الموصل، ويبلغ ارتفاعه ١١٣ مترا، وقدرت الشركة عمره بنحو ٨٠ عاما.